

الدور والتسلسل

في الفكر الكلامي الإسلامي

"دراسة تحليلية"

إعداد

د/ سعيد أحمد عيد حسن

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين



الدور والتسلسل في الفكر الكلامي الإسلامي دراسة تحليلية

سعيد أحمد عيد حسن
قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر مصر.
البريد الإلكتروني : saidragab.2011@azhar.edu.eg

الملخص:

الباحث في كتب علم الكلام يرى أن هناك بعض المفاهيم أو المبادئ العقلية، والتي لها وقع شديد على الاستدلالات النقلية، وذلك كمفهومي الدور والتسلسل، واللذان قد حظيا باهتمام بالغ الأهمية لدى السابقين، وعلى وجه الخصوص مفهوم الدور، والذي لم يلق عناية من المتكلمين السابقين فقط؛ بل وجد عند الباحثين في الدراسات الكلامية اهتماما بالغ الأهمية، وذلك لنفس السبب وهو تأثيره على الاستدلالات الكلامية، فالأدلة النقلية على كثير من المسائل الكلامية غير ذي فائدة –على ما يراه كثير من المتكلمين–، إلا إذا ثبتت القضايا بأدلة نقلية، فيحنها الأمر يختلف، وعدم الفائدة إنما برزت من وجود شائبة دور، ومن هنا ألحت الحاجة إلى وجود دراسة تبين مدى تأثير الدور، وكذلك التسلسل على الأدلة النقلية ومدى إفادتها اليقين، من عدمها.

التوصيات: أوصي بدراسة مباحث العلة والمعلوم وتطبيقاتها على المسائل الكلامية.

الكلمات المفتاحية: الدور والتسلسل، العلة والمعلول، الأشاعرة والمعتزلة.



المبحث الأول: **تمهيد يشمل الحديث عن مصطلحي الدور والتسلسل**

Abstract

The role and sequence in Islamic theological thought – an analytical study

Saeed Ahmed Eid Hassan

Department of Theology and Philosophy, Faculty of Fundamentals of Religion, Al-Azhar University, Egypt.

Email : saidragab.2011@azhar.edu.eg

Abstract:

The researcher in theology books believes that there are some concepts or mental principles, which have a strong impact on transmission inferences, such as the concepts of role and sequence, which have received great attention from the former, in particular the concept of role, which did not receive attention from previous speakers only; Many speakers see it, unless the cases are proven by anecdotal evidence, so the matter is different, and the lack of benefit emerged from the existence of a role defect, hence the need for a study showing the extent of the impact of the role, as well as the sequence on the transmission evidence and the extent to which it benefits certainty, or not.

Alif.

Recommendations: I recommend studying the topics of the cause and the known and their applications to word problems.

Keywords: role and sequence, cause and meaning, Ash'ari and Mu'tazila.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تنزه عن صفات المحدثات، واتصف بجميع الكمالات، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد؛

فإن من المبادئ التي تقرر في العقل استحالتها مبدأ الدور والتسلسل، فإذا كانت هناك مسألة من المسائل التي نستدل على صحتها، ثم نتج عن الاستدلال حصول ما يسمى بالدور أو التسلسل، كان الاستدلال باطلا، ولذلك قد رعى عدم حصوله -أكثر- المتكلمين جيدا عند الاستدلال على القضايا الكلامية، فاحترزوا من الوقوع فيه احترازهم من الوقوع في المحال.

وبالتالي قد آثرت ذكر المسألتين عند أهم مدرستين من المدارس الكلامية، وهما يمثلان جانبا من الآراء المختلفة في المسألة، المدرسة الاعتزالية، باعتبارها أكثر جنوحا إلى العقل، والمدرسة الأشعرية باعتبارها أكثر المدارس التي وازنت بين النقل والعقل، فلم تجنح لجانب النقل في مقابل العقل، أو العكس، وهنا تكمن مشكلة البحث.

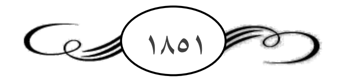
مشكلة البحث:

مفهوم الدور والتسلسل وكيف تعاملت المذاهب الكلامية مع كلا المفهومين في الجانب التطبيقي عند الاستدلال على المسائل الكلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

١- توضيح كلا من مصطلحي الدور والتسلسل باعتبارهما من المفاهيم التي ظهرت عند الاستدلال على مسائل العقيدة بالنقل والعقل، وإن شئت قلت: إنهما من المفاهيم التي برزت تبعا للعلاقة بين العقل بالنقل، وبالتالي كان للمذاهب الكلامية منها موقفا.

٢- إظهار موقف المذاهب الكلامية في كيفية تعاملها مع كلا المفهومين.



٣- مدى تأثر المذاهب الكلامية بمفهومي الدور والتسلسل.

المنهج المتبع في البحث:

اتبعت في دراسة هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، وقد استخدم المنهج النقدي في ثنايا الموضوع.

ما اشتمل عليه البحث:

لقد اشتمل البحث على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة:

أما المبحث الأول فهو: تمهيد يشمل الحديث عن مصطلحي الدور والتسلسل.

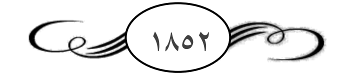
وأما المبحث الثاني فهو: موقف المعتزلة من الدور والتسلسل.

وأما المبحث الثالث فهو: موقف الأشاعرة من الدور والتسلسل.

وأما المبحث الرابع فهو: مقارنة بين موقف المعتزلة وموقف الأشاعرة.

وأما الخاتمة: فسوف أذكر فيها أهم ما اشتمل عليه البحث من نتائج.





المبحث الأول: تمهيد يشمل الحديث عن مصطلحي الدور والتسلسل

في هذا المبحث –إن شاء الله تعالى– سوف نحاول تعريف الدور والتسلسل، وعلة بطلانهما، والعلاقة بينهما، مع بعض الأمور الأخرى.

دخول الدور والتسلسل ضمن مباحث العلة

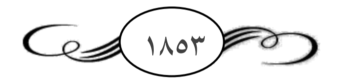
قبل الحديث عن تعريف الدور والتسلسل وما يتعلق بهما من أمور أخرى، أود أن أشير إلى الإجابة عن السؤال التالي وهو: لماذا ذكر المتكلمون الدور والتسلسل ضمن مباحث العلة؟

يعتبر الدور والتسلسل من المباحث المتفرعة من مبحث العلة والمعلول، ولذلك قد تناول كبار الأشاعرة الدور والتسلسل تحت بحث العلة والمعلول، فهذا "الإيجي" في كتابه: (المواقف) تحدث عن العلة في مرصد مكون من عشرة مقاصد، تناول في سادسها: امتناع الدور بالضرورة أو بالاستدلال، وفي سابعها: مقدمة يتوقف عليها إبطال التسلسل، وهي أن العلة المؤثرة يجب أن تكون مع المعلول، ثم تناول في ثامنها: استحالة التسلسل (١).

أقول: لما كانت العلية والمعلولية من العوارض الشاملة للموجودات، وكذلك تصور احتياج الشيء إلى غيره ضروري حاصل بلا اكتساب، والمحتاج إليه في وجود شيء يسمى علة له، وذلك الشيء المحتاج يسمى معلولا، والدور والتسلسل كلاهما تراقي أو تتابع عروض العلية والمعلولية إلى ما لا نهاية؛ أورد

---

(١) انظر: الإيجي عضد الدين عبد الرحمن المواقف في علم الكلام ص٨٩، ٩٠، ٩١، ط/ عالم الكتب بيروت، بدون تاريخ، وقد فعل قريبا منه صاحب المقاصد، بيد أنه خالفه في جعل الدور والتسلسل في مبحث واحد، عنون له بـ: استحالة تراقي عروض العلية والمعلولية لا إلى نهاية. انظر: سعد الدين التفتازاني شرح المقاصد (١/ ٣٦٠) قدم له ووضع حواشيه وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، ط/ الأولى سنة ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون ، وانظر كذلك: السيد الشريف الجرجاني شرح المواقف (٤/ ١٠٣)، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت، منشورات محمد علي بيضون.



المتكلمون مباحث الدور والتسلسل ضمن مباحث العلية والمعلولية [(١)]، حتى أنه في "المطالب العالية" لما أراد أن يبين فساد الدور قال: "هذا وقد ثبت أن العلة متقدمة على المعلول" [(٢)] مما يوضح الاتصال الوثيق بين مباحث العلة والمعلول ومباحث الدور والتسلسل.

تعريف الدور والتسلسل.

الدور

الدور عند المتكلمين والحكماء والصوفية هو: توقف كل من الشيئين على الآخر، إما بمرتبة ويسمى دورا مصرحا وصريحا وظاهرا، وذلك كأن تقول: "أ" يتوقف على "ب"، و"ب" يتوقف على "أ"، أو كتعريف الشمس بأنه: كوكب نهاري، ثم تعريف النهار بأنه: زمان طلوع الشمس[(٣)]، فكأن المعرفة بالشمس توقفت على معرفة النهار، والمعرفة بالنهار توقفت على معرفة الشمس.

وإما أن يتوقف كل من الشيئين على الآخر بأكثر من مرتبة، ويسمى دورا مضمرا وخفيا، كأن: يتوقف "أ" على "ب" وتتوقف "ب" على "ج" وتتوقف "ج" على "أ"، أو كقولك: الحركة خروج الشيء من القوة إلى الفعل بالتدريج، والتدريج وقوع الشيء في زمان، والزمان مقدار الحركة، أو كتعريف الإثنين بأنه: زوج أول، ثم تعريف الزوج بالمنقسم بمتساويين، ثم تعريف المتساويين بأنه: الإثنان[(٤)].

---

(١) انظر: المصدران السابقان، الصفحات نفسها.

(٢) فخر الدين الرازي المطالب العالية من العلم الإلهي (١/ ١٣٥)، تحقيق: الدكتور/ أحمد حجازي السقا، ط/ الأولى سنة ١٩٨٧م، دار الكتاب العربي.

(٣) انظر: التهانوي كشاف اصطلاحات الفنون والمعلوم (١/ ٨١٠، ٨١١) ، تقديم، إشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط: الأولى - ١٩٩٦م، أبا البقاء الكفوي، الكليات ص٤٤٧، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

(٤) الكشاف (١/ ٨١٠، ٨١١)، الكليات ص٤٤٧.



وإذا كان كل من نوعي الدور ممتنعا، فأيهما أشد استحالة، أو بمعنى أدق أيهما أشد فُحْشا؟!

يعتبر الدور المضمر الخفي أقبح وأشد فحشا من الدور الصريح الظاهر، وذلك لأن الصريح يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين، أما في المضمر فيكون التقدم بمراتب (١).

ويقال: بأن هناك ما يسمى بدور المعية، وذلك كتوقف كون هذا ابنا لذلك على كون ذلك أبا له، وهذا التوقف لا يمتنع من الطرفين، وبالتالي قيل عنه إنه: "ليس دورا مطلقا، وإن كان يعبر عنه بدور المعية مجازا" (٢)، وعلى هذا فالمعتبر في الدور الحقيقي ليس إلا توقف التقدم، أما التوقف المعي فليس معتبرا من الدور أصلا.

علة بطلان الدور

علة بطلان الدور هي: أنه لما كان الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء، فيلزم تقدم الشيء على نفسه؛ وبما أن توقف الشيء على نفسه محال بالضرورة –كما ذهب إليه الرازي والسعد– أو بالاستدلال (٣)، فكان لابد من إبراز حكم بطلان الدور وهو الاستحالة، فإذا قيل: لماذا يجب إبطال الدور؟ فالإجابة هي: أنه يترتب عليه المحال، وما ترتب عليه المحال يجب إبطاله؛ لسلامة المستدَل عليه، ولصحة الدليل (٤).

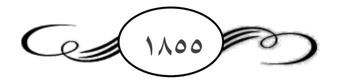
---

(١) الكشاف (١/ ٨١١)، الكليات ص٤٤٧.

(٢) الكشاف (١/ ٨١١) .

(٣) انظر: شرح المواقف (٤/ ١٥٦)، وشرح المقاصد (١/ ٣٦١).

(٤) انظر: تقريب المرام للشيخ عبد القادر السنندجي في شرح تهذيب الكلام للتفتازاني القسم الأول ص١١، تقديم: الأستاذ الدكتور/ محمد ربيع محمد جوهري، والكتاب مقرر على طلاب كلية أصول الدين، ط/ الأولي سنة ٢٠٠٦م، برهان الدين إبراهيم اللقاني شرح الناظم على الجوهرة وهو: الشرح الصغير المسمى هداية المريد لجوهرة التوحيد (١/ ٣٢١) حققه وضبط حواشيه مروان حسين عبد الصالحين البجاوي، ط الأولى ٢٠٠٩م، دار البصائر.



التسلسل

وأما التسلسل مطلقا فهو: ترتب أمور غير متناهية، وهذا عند المتكلمين، أما عند الحكماء فهو ترتب أمور غير متناهية مجتمعة في الوجود، وهذا يعني أن التسلسل عندهم ليس كله مستحيلا؛ بل بعضه مستحيل وبعضه غير مستحيل، وقد اشترطوا للمستحيل شرطين هما: اجتماع الأمور المتناهية في الوجود، والترتيب بينها إما وضعا وإما طبعا، أما عند المتكلمين فالتسلسل عندهم مستحيل مطلقا، فكل ما ضبطه الوجود يستحيل فيه التسلسل [1].

أقسام التسلسل:

فمما سبق يؤخذ أن للتسلسل أقسام أربعة هي كالتالي:

التسلسل في الحوادث، **وهو:** ما كانت أجزاء سلسلته ليست مجتمعة في الوجود.

التسلسل الطبيعي؛ **وهو:** ما كانت أجزاء سلسلته مجتمعه في الوجود وبين الأجزاء ترتب طبيعي، كالتسلسل في العلل والمعلولات ونحوها من الصفات والموصوفات المترتبة الوجود معا.

التسلسل الوضعي وهو: ما كانت أجزاء سلسلته مجتمعه في الوجود وبين الأجزاء ترتب وضعي، كالتسلسل في الأجسام.

التسلسل في النفوس البشرية وهو: ما كانت أجزاء سلسلته مجتمعه في الوجود وليس بين الأجزاء ترتب وضعي ولا طبيعي، كالتسلسل في النفوس البشرية.

---

(١) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٤٢٩).



حكم الأقسام الأربعة:

وحكم الأقسام الأربعة عند المتكلمين أنها كلها باطلة، أما عند الحكماء فالثاني والثالث منها باطلان؛ دون الأول والرابع [١].

علة بطلان التسلسل

علة بطلان التسلسل هي: أن سلسلة العلة والمعلول تستمر إلى ما لا نهاية، ولا تنتهي إلى نقطة لتكون علة فقط وليس معلول، وذلك ممتنع؛ لأنه يؤدي إلى عدم وجود حادث أصلا، إذًا لابد أن يكون هناك أول ليس مشروطا بشيء، يكون هو أول الموجودات أو المعلولات، وبالتالي وجب إبطال التسلسل [٢].

العلاقة بين الدور والتسلسل:

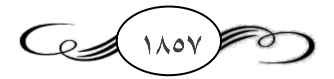
لما عرف "التفتازاني" الدور بأن: "يتراقى –يتوالى– عروض العلية والمعلولية لا إلى نهاية"[٣] استنتج منها "اللقاني" أن كل دور تسلسل في المعنى، بما يعني أن العلاقة بينهما العموم والخصوص المطلق، فكل دور تسلسل ولا عكس، حتى لقد وصف –اللقاني– مَن يعيب على الذي اقتصر على بيان بطلان التسلسل فقط؛ بأنه لا خبرة له[٤].

العلة التي من أجلها اهتم المتكلمون بإبطال الدور والتسلسل:

لعل أهم سبب دفعهم إلى إظهار بطلان الدور والتسلسل هو: توقف صحة كثير من الأدلة على بيان إبطالهما، وخصوصا هذا الدليل المشهور الذي يبرهن على وجود الله تعالى، وهو ما يسمى بدليل الحدوث عند المتكلمين والإمكان عن الحكماء [٥].

---

(١) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٤٢٩).
(٢) انظر: شرح الناظم على جوهرة التوحيد (١/ ٣٢١).
(٣) شرح المقاصد (١/ ٣٦٠).
(٤) انظر: شرح الناظم على الجوهرة (١/ ٣٢١)، وهذا الرأي ذكره أيضا في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٨١٢).
(٥) انظر: أحمد قوشتي عبد الرحيم "باحث" حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة ص٢٣٦، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، إشراف: أ.د/ محمد عبد الله الشرقاوي، ١٩٩٨م.



بروز مفهومي الدور والتسلسل في الفكر الكلامي.

الدور

يعتبر كلا من الدور والتسلسل من المفاهيم التي تحدث عنها قدماء المفكرين قديما؛ ولكن على ما يبدو أن أول من أبرز مفهوم الدور في الفكر الكلامي هم المعتزلة أصحاب المدرسة العقلية، وخاصة مدرسة "القاضي عبد الجبار"(١).

فأفكار "القاضي عبد الجبار" العقدية مبنية على دلالة العقل ورفض دلالة السمع –إلا بعد إقرار الأصل–، فلو ثبت الأصل عنده ثبت ما تفرع عنه من أدلة، وقد بيّن ذلك في مواطن كثيرة نذكر منها: في كتابه المشهور "شرح الأصول الخمسة" (٢) يقول في رده على سؤال مؤداه: لماذا قُصرت معرفة الله تعالى على دلالة العقل؟: "الكلام في أن معرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل؛ فلأن ما عداها فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بشيء منها على الله، والحال هذه –أي استدلال بفرع على أصل– كنا مستدلين بفرع للشيء على أصله؛ وذلك لا يجوز" (٣).

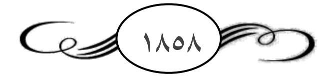
---

(١) قاضي القضاة: (٣٥٩ - ٤١٥ هـ = ٩٧٠ - ١٠٢٥ م).

عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الاسد ابادي، أبو الحسين: قاض، أصولي. كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره. ولي القضاء بالري، ومات فيها. له تصانيف كثيرة، منها: (تنزيه القرآن عن المطاعن) و(الأمالي) و(المجموع في المحيط بالتكليف)، و(شرح الأصول الخمسة) و(المغني في أبواب التوحيد والعدل) . انظر: خير الدين الزركلي الأعلام (٣/ ٢٧٣) الناشر: دار العلم للملايين، ط/ الخامسة عشر ٢٠٠٢م، عمر كحالة معجم المؤلفين (٥/ ٧٨)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.

(٢) قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: الدكتور/ عبد الكريم عثمان، ط/ مكتبة وهبة، الناشر/ مكتبة الأسرة سنة ٢٠٠٩م.

(٣) ص٨٨، ٨٩ .



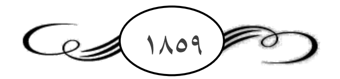
وفي كتاب: "متشابه القرآن"(١) له أيضا قال تحت مسألة عنون لها بقوله: (في كيفية الاستدلال بالقرآن على ما يدل عليه): "ويبطل ذلك من وجه آخر: وهو أنه يؤدى إلى أن لا تعلم صحة القرآن إلا بعد معرفة الله تعالى، ولا يعرف تعالى إلا بعد معرفة القرآن، وذلك يوجب أن يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه، وأن يكون دليلا على نفسه!" (٢)، وكلامه صريح في أن معرفة الله تعالى متوقفة على المعرفة العقلية، أما إذا استدللنا على معرفة الله تعالى بالشرع فإنه يؤدي في النهاية إلى الدور.

ويقرر أيضا في "المغني في أبواب العدل والتوحيد" نفس الفكرة فيقول: "تكليف العقل قد ينفك من التكليف السمعي، وأنه الأصل للمعرفة بالسمعيات" (٣).

ومن تلاميذ "القاضي عبد الجبار" من سار على نهجه، فقرر نفس الفكرة ولكن بأسلوبه الخاص (٤).

ولكن (البغدادي) حاول أن يأتي بجذور لهذه المسألة من الفلسفة القديمة، فنسبها إلى البراهمة من الهنود، حتى إنه جمع البراهمة والمعتزلة في عبارة واحدة، وحكى عنهما أنهما من القائلين بأن معرفة الله تعالى سبيلها العقول وليس النقول، فقال: "وزعمت المعتزلة والبراهمة أن العقول طريق إلى معرفة الواجب والمحظور .. وفيهم من ادعى وجوب معرفة شكر المنعم .. واختلف هؤلاء فيما بينهم في وجه تعليق الإيجاب والحظر على العقول، فأما البراهمة فإنهم أقروا بتوحيد الصانع، وأنكروا الرسل، وزعموا أن الله فرض على عباده المعرفة والاستدلال عليه

(١) قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد متشابه القرآن، تحقيق: عدنان محمد زرزور، ط/ دار النصر، بدون تاريخ.
(٢) ص٧٠، ٧١ .
(٣) القاضي عبد الجبار المعتزلي المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٥"النبوات والمعجزات"/ ٩٧)، تحقيق: الدكتور/ محمود قاسم، مراجعة: الدكتور/ إبرهيم مدكور، إشراف: الدكتور/ طه حسين، بدون بيانات الطبع. وانظر أيضا ص: ٢٦.
(٤) أبو الحسين البصري المعتزلي المعتمد في أصول الفقه (٢/ ٣٢٧)، تحقيق: خليل الميس، ط/ أولى، سنة ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت.



ووجوب شكره .. وأما المعتزلة فإنهم وافقوا البراهمة –يعني فيما يخص مسألة النظر والاستدلال–، وفارقوهم في إجازة بعث الرسل" (١).

بل إنه قد نُسِب إلى "النظام" وهو من المعتزلة(٢) –السابقين على "القاضي" نفسه– بعض المؤثرات من الفلسفة الهندية، حيث قد أُعجِب بقول البراهمة في إبطال النبوات، ولم يجْسُر على إظهار هذا القول، وأنكر معجزات النبي صلى الله عليه وسلم ليتوصل إلى إنكار نبوته، وأنكر الطرق الدالة على الشريعة، فأنكر حجة الاجماع، وحجة القياس، وحجة الأخبار ..(٣) .

وقفة:

يلاحظ في الفقرة السابقة أن هناك بعض المؤثرات الهندية على الفكر الكلامي الاعتزالي، وهو ما رجحه البعض(٤)، حيث ذهب إلى جواز رد قول المعتزلة إلى أصول هندية، بشرط صحة ما نسب إلى الهنود في أمر النبوات، وهو ما تؤيده نصوص كثيرة، بالإضافة إلى أن العرب كانوا على دراية بفلسفات الهنود وآرائهم من خلال عدة طرق منها: الفتوح والتجارة والترجمة، والاحتكاك الذي كان يحدث بين المسلمين والهنود، أضف إلى ذلك أيضا أن البصرة كانت موضع اتصال بين الثقافات الهندية والعربية (٥).

---

(١) الأستاذ أبى منصور البغدادي أصول الدين ص٤٣، ٤٤. حققه وعلق عليه: أحمد شمس الدين، ط/ أولى، دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) انظر: الدكتور/ محمد عبد الهادي أبو ريدة إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية ص٣، ط/ لجنة التأليف والترجمة والنشر، بدون تاريخ .

(٣) انظر: عبد القاهر البغدادي أبو منصور الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ص١١٤، ط/ الثانية سنة ١٩٧٧م، دار الآفاق الجديدة بيروت.

(٤) الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة في كتابه إبراهيم بن سيار النظام ص٨٧ .

(٥) انظر: إبراهيم بين سيار النظام ص٨٧، ٨٨ .

أضف إلى ذلك –كما ذكر الدكتور أبو ريدة أيضا- أن الرأي المنسوب للهنود في النبوات قد يسهل استنتاجه من آراء لهم حكاها البيروني في كتابه عن مقالات الهند، مفادها: أن العقل هو الذي يؤدي إلى معرفة الله، وأن الرسالة يمكن الاستغناء عنها في باب الشرع والعبادة. انظر السابق نسه، نفس الصفحة، وانظر كذلك: أبو الريحان البيروني الخوارزمي تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة ص٣٧، ٣٨، ط/ ١٩٥٨م مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند .



فكل هذا –في ظاهره– قد يدفع إلى القول بتأثر المعتزلة ببعض الأصول الهندية.

ولكن إحقاقا للحق نقول: إن محاولة رد رأي المعتزلة في هذه المسألة إلى مصدر من المصادر غير العربية لا يمكن التسليم به على إطلاقه؛ لأن أكبر الظن أن من أهم العوامل التي دعت المعتزلة إلى هذا الرأي هو إيمانهم بسلطان العقل في مسائل المعارف والواجبات، وحسبهم في ذلك الكثرة الكثيرة من آيات الذكر الحكيم التي حثت العقول على النظر والاستدلال فحركتها إلى ما في الآفاق والأنفس من آيات بينات دالة على الصانع سبحانه، وإن كان من جانب آخر لا يُمْتَنع تأثير الثقافة الفلسفية –بإجمال– [١].

التسلسل

أما بالنسبة للتسلسل فلم تكن له نفس درجة الاهتمام التي حظي بها الدور، ليس في وجوب إبطاله، –فكلاهما يجب إبطاله– ولكن في آثاره المنهجية، فإذا كان التسلسل يجب إبطاله لتصح لبعض الأدلة، فكذلك الدور، ولكن في المقابل فإن الدور قد أحدث مشكلات لحجية الدليل النقلي، حتى كاد بعض المتكلمين يرد حجية الدليل النقلي عموما اعتمادا على ما يكتنفه من دور، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن درجة وضوح بطلان التسلسل –عند التطبيق– أظهر في العقل من درجة وضوح الدور.

فمثلا: إذا كان الحديث عن خلق العالم ومتى كان البدء في الماضي؛ فإن العقل لابد أن يتوقف عند نقطة البدء والتي يجب أن تنتهي إلى الخالق، فهو الذي

---

(١) إبراهيم بن سيار النظام ص٨٨ .



أوجد الخلق، فبطلان هذا التسلسل أوضح في العقل من القول الذي يرى عدم صحة الاستدلال بالقرآن على وجود الله، لما فيه من دور، وبالتالي قد وَجَد الدور عناية من كثير من الباحثين الذي نظروا إلى القيمة المنهجية المترتبة على القول ببطلان الدور، وهو ما لم يحظ به التسلسل من عناية [1].

(١) انظر على سبيل المثال: الدكتور حسن الشافعي المدخل لدراسة علم الكلام ص١٢٦ وما بعدها، منشورات إدارة القرآن العلوم الإسلامية بكراتشي باكستان، ط/ الثانية ٢٠٠١م، وانظر أيضا: أحمد قوشتي عبد الرحيم حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة، فقد تحدث في باب كامل أيضا عن الدور، وعلاقته بالدليل النقلي ص٢٣٣ وما بعدها..
ويلاحظ أن: الدكتور حسن تكلم في أكثر من باب عن حجية الدليل النقلي والعقلي، وأكثرها حديث عن الدور، وكذلك في حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة.



المبحث الثاني: موقف المعتزلة من مفهومي الدور والتسلسل

كما سبق أن رأينا فإن المعتزلة كانوا أسبق إلى إدخال مفهوم الدور والتسلسل إلى الفكر الكلامي، وقد تبين ذلك بوضوح عند "القاضي عبد الجبار"، ومن تلاميذه من ساره على دربه فقال: "اعلم أن الأشياء المعلومة بالدليل إما أن يصح أن تعلم بالعقل فقط، وإما بالشرع فقط، وإما بالشرع وبالعقل، وأما المعلومة بالعقل فقط؛ فكل ما كان في العقل دليل عليه، وكان العلم بصحة الشرع موقوفا على العلم به، كالمعرفة بالله، وبصفاته، وأنه غني لا يفعل القبيح، وإنما قلنا: إن العلم بصحة الشرع موقوف على العلم بذلك؛ لأنا: إنما نعلم صحة الشرع إذا علمنا صدق الأنبياء عليهم السلام، وإنما نعلم صدقهم بالمعجزات، إذا علمنا أنه لا يجوز أن يظهرها الله على يد كذاب، وإنما يعلم ذلك إذا علمنا أن إظهارها عليه قبيح وأنه لا يفعل القبيح، وإنما نعلم أنه لا يفعل القبيح إذا علمنا أنه عالم بقبح القبيح وعالم باستغنائه عنه، والعلم بذلك فرع على المعرفة به، فيجب تقدم هذه المعارف للشرع، فلم يجز كون الشرع طريقا إليها .." [(١)].

ومن الواضح في كلامه أنه يقرر وجوب توقف صحة الشرع على معرفة الله تعالى، والتي لا تكون إلا بالعقل؛ لأن معرفة الله تعالى أصل، أما الشرع فهو فرع عن هذا الأصل، ولكن الملاحظ أنه عندما قرر ذلك إنما قرره بعدة توقفات، بما يعني أنه يقرر استحالة ما يعرف بالدور المضمر الخفي، وليس الدور المصرح الظاهر، والذي ظهر من عبارة شيخه السابقة.

فالعلم بصحة الشرع موقوف على العلم بصدق الأنبياء، والعلم بصدق الأنبياء موقوف على العلم بمعجزات الأنبياء على اعتبار أن الله لا يظهرها على يد الكذاب؛ لأن إظهارها على يديه قبيح، وأن نعلم أنه لا يفعل القبيح، على

---

(١) أبو الحسين البصري المعتزلي المعتمد في أصول الفقه (٢/ ٣٢٧)، تحقيق: خليل الميس، ط/ أولى، سنة ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت.



اعتبار أنه عالم بقبح القبيح، وعالم باستغنائه عنه، والعلم بكل ذلك فرع على المعرفة بالله تعالى.

وإذا كانت هذه نبذة يسيرة عن سيطرة الدور على الفكر الكلامي المعتزلي، فحري بنا – طلبا للاختصار– أن ننتقل مباشرة إلى الآثار المترتبة على الدور عند المعتزلة.

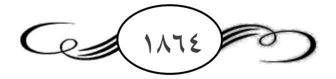
الآثار المترتبة على قبول الدور عند المعتزلة

من أهم الآثار المترتبة على سيطرة الدور على الفكر الكلامي الاعتزالي: أنه لا يمكن الاستدلال بالشرع –سواء أكان كتابا أو سنة أو إجماعا أو قياسا– على الله أو على أيٍّ من صفاته؛ إلا بعد إثبات وجود الله وإثبات صفاته الكمالية –ومنها عدله وعلمه بالقبيح– والفعلية –وأنه لا يفعل القبيح–، ومن أفعاله التي يجب إثباتها: إرسال الرسل، وتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، فإذا لم يثبت كل ذلك بداية لم يمكن إثبات الشرع ومقرراته(1).

أما عن كيفية ثبوت النقل –أقصد كلام الله– نفسه، فإنه يثبت بعد العلم بصدق الرسول، وصدق الرسول إنما يكون من خلال المعجزات الدالة على صدقهم، ويشترط لهذا الصدق، أن يعلم أن الله يعلم القبيح، وأنه لا يفعله، وإلا جرت المعجزة على يد الكاذب وهو مستحيل.

أضف إلى هذا: أن الفكر الكلامي الاعتزالي لما غالى بعض الشيء في الاعتماد على العقل، أوقف مسألة رؤية الله تعالى على العقل، ولم يبال بما قرره الشرع، فكان من نتائج ذلك أنه نفى رؤية الله تعالى.

(١) انظر: الدكتور/ حسن عبد اللطيف الشافعي الآمدي وآراؤه الكلامية ص١٣٥، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، الناشر/ دار السلام للبطاعة والنشر والتوزيع.



ومما يدل على ذلك ما ذهب إليه (القاضي عبد الجبار) في تلك المسألة فذهب إلى نفي الرؤية في فصل عنون له بـــ"فصل في نفي الرؤية" فقال: "ومما يجب نفيه عن الله تعالى الرؤية"[١] ومما قد يستغرب في هذه المسألة أنه حاول الاعتماد على النقل كما اعتمد على العقل، ومما قاله في هذا السياق: "ويمكن أن نستدل على هذه المسألة بالعقل والسمع جميعا؛ لأن صحة السمع لا تقف عليها، وكل مسألة لا تقف عليها صحة السمع فالاستدلال عليها بالسمع ممكن" [٢].

ولكن كان اعتماده على العقل في نفي الرؤية أقوى وأشد منه من اعتماده على النقل [٣].

وهذا يدل على مدى تأثر المعتزلة بالجانب العقلي في مقابلة الشرع المنزل على المعصوم صلى الله عليه وسلم.

وكذلك مسألة: وجود الجنة والنار الآن، فإنه قد نسب إلى أكثر المعتزلة إنكار وجودهما الآن[٤]، وذلك استناد منهم إلى العقل.

ولعل من أبرز النتائج التي ترتبت على ظهور مفهوم الدور عند المعتزلة تلك المسألة المشهورة التي تعرف بالتقسيم الثلاثي للمسائل الكلامية، وهم يعنون به تقسيم المسائل الكلامية من حيث جهة الاستدلال عليها، أعني أنهم اعتبروا أن هناك من المسائل ما يستدل عليه بالعقل فقط، وهناك ما يستدل عليه بالشرع فقط، وهناك ما يمكن أن يستدل عليه بالعقل والشرع [٥].

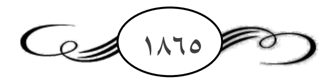
(١) شرح الأصول الخمسة ص٢٣٢.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص٢٣٣ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ص٢٤٨ .

(٤) كما ذكر الجرجاني في شرح المواقف، انظر: (٨/ ٣٢٨)، وإن كان سعد الدين التفتازاني ذكر أن البعض هم من أنكروا وجودهما الآن. انظر: سعد الدين التفتازاني شرح المقاصد (٣/ ٣٥٧)، وانظر كذلك: القول السديد للشيخ أبو دقيقة (٢/ ٣٦٧).

(٥) انظر: حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة ص٢٤٣، ٢٤٤ .



ولكن بعد نظرة سريعة إلى أصولهم الخمسة سوف يتبين أن هناك أيضا من الأصول ما لا يستدل عليه إلا بالعقل فقط وهو أصل التوحيد وأصل العدل ، فهذان الأصلان مما لا يمكن الاستدلال عليهما إلا بالعقل فقط عندهم (١)، أما بقية الأصول الخمسة فهي غالبا مما تثبت عندهم بالسمع (٢).

الآثار المترتبة على القول باستحالة التسلسل

يرى المعتزلة أنه لابد أن يصحح القول باستحالة التسلسل؛ وذلك لتوقف بعض القضايا الكلامية على القول باستحالته، فإثبات حدوث العالم يتوقف على إبطال التسلسل، حتى لقد قال في "شرح الأصول الخمسة" تحت عنوان "تسلسل الفاعلين محال" وهو يذكر شبه القائلين بقدم العالم: "فمن ذلك هو أنهم قالوا: لو كان العالم محدثا لاحتاج إلى محدث وفاعل، وفاعله إذا حصل فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا فلا بد أن هنالك من معنى له ولمكانه صار فاعلا .. وذلك المعنى يحتاج إلى آخر، والكلام في محدثه كالكلام فيه فيتسلسل إلى ما لا نهاية له، وذلك محال" (٣) فأجاب عن شبهتهم، وبين أن الفاعل إذا وجد من جهته ما كان قادرا عليه فليس ذلك يحتاج إلى معنى، حتى يحتاج ذلك المعنى إلى محدث، ومحدثه إلى معنى آخر، فيؤدي إلى ما لا يتناهى(٤)، مما يعني أن التسلسل باطل في أصله.

---

(١) انظر: حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة ص٢٤٨.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص ١٢٨ – ١٤٢، وانظر أيضا: السابق نفسه ص٢٤٨ – ٢٥٠ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ص١١٥ .

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١١٥ .



المبحث الثالث: موقف الأشاعرة من مفهومي الدور والتسلسل

أولا: باعتبار أن كلا من مبدأي الدور والتسلسل من المبادئ العقلية والتي اصطلح على مفهومها بعد تحقق القضايا العقلية، وثانيا: باعتبار أن المعتزلة والأشاعرة لم يَفُتْهم الاطلاع على ما حققه المتقدمون من أدلة تتعلق بمسائل الألوهية؛ فقد برز كلا من مبدأي الدور والتسلسل مبكرًا عند المتقدمين من محققي مذهب المعتزلة والأشاعرة.

فهذا (الباقلاني) يتحدث عن إثبات صفة الوحدانية بالقرآن، وبطلان من زعم غير ذلك، فقال: "وذلك يدل عندنا على بطلان قول من زعم أنه لا يمكن أن تعلم بالقرآن الوحدانية، وزعم أن ذلك مما لا سبيل إليه إلا من جهة العقل؛ لأن القرآن كلام الله عز وجل، ولا يصح أن يعلم الكلام حتى يعلم المتكلم أولا" (١)، فرد عليهم: بأنه إذا ثبت إعجاز القرآن، وأنه لا يقدر على مثله إلا الله تعالى، ثبت صدق الرسول؛ وعندئذ يكون كل ما يتضمنه القرآن صدقا (٢)، وقد تضمن القرآن إثبات الوحدانية، فلا حاجة للاستدلال بالعقل، ولا مدخل إذًا لما يسمى بالدور.

وهذا يعني أن (الباقلاني) يرد الأساس الذي قامت عليه فكرة الدور أصلا، والتي سوف تنتقل بعد فترة وجيزة إلى الفكر الأشعري على يد (الإمام الجويني) كما سوف نرى بعد قليل.

مع العلم أن (الباقلاني) أشار إشارة خفيفة إلى مبدأ الدور وذلك في قوله: "ولا يصح أن يعلم الكلام حتى يعلم المتكلم أولا"؛ لأن العلم بالمتكلم أصل والكلام فرع له، ولا يمكن معرفة الفرع إلا بعد ثبوت أصله.

---

(١) أبو بكر الباقلاني إعجاز القرآن ص ١٧، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط/ الخامسة سنة ١٩٩٧م، دار المعارف مصر.

(٢) الآمدى وأراؤه الكلامية ص ١٢٤، وانظر كذلك: إعجاز القرآن ص١٧.



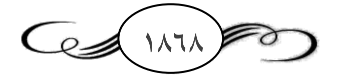
ويبدو أن بداية تسرب فكرة الدور إلى الفكر الأشعري بدأت من عند (عبد القاهر البغدادي) الذي تحدث تحت مسألة عنون لها بـــ"بيان أقسام العلوم النظرية" عن طرق الاستدلال على العلوم النظرية، وقد أرجعها إلى أربعة: العقل والتجربة والشرع والإلهام، وأن المعلوم بالنظر والاستدلال من جهة العقول كالعلم بحدوث العالم، وقدم صانعه، وتوحيده وصفاته، وجواز التكليف، وصحة النبوة .. ثم قال: "وإنما أضيفت العلوم الشرعية إلى النظر؛ لأن صحة الشريعة مبنية على صحة النبوة، وصحة النبوة معلومة من طريق النظر والاستدلال، ولو كانت معلومة بالضرورة من حس أو بديهة لما اختلف فيها أهل الحواس والبديهة، ولما صار المخالف فيها معاندا" (١).

فتعتبر فكرة استناد صحة النبوة إلى النظر العقلي هي الأساس الذي انبنى عليه صحة الشريعة، بما يعني أنه لا يمكن العمل بالشريعة إلا إذا ثبتت النبوة، والنبوة طريق ثبوتها هو العقل من خلال المعجزات التي ظهرت على أيدي الأنبياء، وعلى ذلك تكون – فكرة استناد صحة النبوة إلى النظر العقلي – هي أساس مبدأ الدور.

وهذا (الإمام الجويني) وهو يرد على المعتزلة في اعتراضهم على استدلال (الشيخ الأشعري) بالقرآن على الدهرية ونفاة الصانع، فحكى اعتراضهم قائلا: "وأما ما اعترضوا به من قولهم: إن الاستدلال بالقرآن على الدهرية ونفاة الصانع لا يتحقق" (٢)، فقال إن هذا باطل من أوجه، وأقربها سببان، أحدهما: "أن شيخنا لم يستدل عليهم بنفس الآية، وإنما استدل بمعناها، وهي تنطوي على وجه الحجاج، والذي يوضح ذلك: أن الرب تعالى احتج بما ذكره على الكفرة

(١) الأستاذ أبى منصور عبد القاهر البغدادي أصول الدين ص٢٨ .

(٢) إمام الحرمين الجويني الشامل في أصول الدين ص٢٨٧، حققه وقدم له: علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، ط/ ١٩٦٩م، الناشر/ منشأة المعارف بالاسكندرية.



والمنكرين، فذكره شيخنا ليقيم الاحتجاج به، على حسب ما أراده الله من الاحتجاج" (١).

ثم ذكر السبب الثاني فقال: "والوجه الآخر: أن شيخنا لم يرد بذكر الآية احتجاجا؛ بل رام تقريب المعنى على منكري الكلام" (٢).

فالظاهر أن (الإمام الجويني) أراد أن يدافع عن (الشيخ الأشعري) ضد اعتراض المعتزلة عليه، من أنه يستدل بالقرآن على الدهرية وهو لا يتم أو لا يتحقق، فقال: (الجويني) هو لم يستدل بنفس الآية، وإنما استدل بمعناها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه –الشيخ الأشعري– وإن كان قد ذكر الآية فهو لم يقصد بها إقامة الحجة، وإنما فقط تقريب المعنى لمن أنكر صفة الكلام.

ويبدو أن الاعتراض –أقصد اعتراض المعتزلة– إنما هو على الاستدلال بنفس الآية، بمعنى أن يقول القائل: قال الله تعالى .. فهذا لا يصح كما يرى المعتزلة، ولما أراد (الجويني) الدفاع عن (الشيخ الأشعري) قال: هو لم يستدل بنفس الآية وإنما استدل بمعناها، أي أنه لم يقل قال الله تعالى .. وإنما أخذ من قول الله تعالى ما فهمه كوجه للحجاج، ثم قرر الدليل بناءً عليه دون أن يقول: قال الله تعالى .. وهذا يعني أن (الشيخ الأشعري) راعى جانب الدور في الاستدلال، فما استدل بنفس الآية، وإنما استدل بمفهومها كي لا يقع في الدور المحال، فإذا قال القائل: قال الله، وهو يستدل على وجود الله، فسوف يتحقق الدور حينئذ، أما إذا أخذ من قول الله واحتج به فلا يعد ذلك دورا.

الظاهر من كلام (الجويني) أن (الشيخ الأشعري) لم يستدل بنفس الآية، فالمفهوم أنه لم يقع في الدور، وهذا هو ما يريد المعتزلة الوصول إليه، وهو ألا يكون استدلال بنفس آي القرآن، لئلا يتم الوقوع في الدور المستحيل.

---

(١) السابق نفسه، نفس الصفحة.

(٢) السابق نفسه نفس الصفحة.



فكلام (الجويني) يفهم منه أن (الشيخ الأشعري) لم يخالف المعتزلة في مبدأ الدور، وإنما يقرر نفس المبدأ بعدم استدلاله بنفس الآية، وبطبيعة الحال فإن (الإمام الجويني) أيضا يذكر هذا الكلام على سبيل الإقرار والإثبات وليس على سبيل الاعتراض والنفي.

فإبطال (الجويني) لرأي المعتزلة لا يعدو أن يكون مجرد توضيح لرأي (الشيخ الأشعري) وليس استدلال على بطلان رأي المعتزلة (١).

و(حجة الإسلام) عندما تحدث عن "المناهج في معرفة العقائد الدينية" بيَّن فساد منهج المعتزلة من جانب، ومنهج الحشوية من جانب آخر، فقال: "وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر مناهج البحث والنظر، أو يعلم أنه لا مستند للشرع سوى قول سيد البشر صلى الله عليه وسلم، وبرهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر، وكيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر؟ -ثم قال- هيهات هيهات قد خاب على القطع والبتات، وتعثر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات" (٢).

فالعقل يشبه البصر السليم، والقرآن يشبه الشمس المتنشرة، فالمعرض عن العقل -البصر- مكتفيا بالقرآن -الشمس- فهو كمن تعرض للشمس وهو مغمض العينين، فالنتيجة أنه أعمى لا يرى، فالعقل مع الشرع نور على نور (٣).

فهذا النص يبين بجلاء أن (حجة الإسلام) يرى أن الحاجة ماسة للجمع بين المنهجين عند الاستدلال على قضايا العقيدة، فالجمع بين المنهجين في نسيج واحد

(١) قارن بالآمدي وأراؤه الكلامية ص ١٣٥ .
(٢) الإمام الغزالي الاقتصاد في الاعتقاد (٦٣ :٧٠)، تقديم وتحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور/ مصطفى عمران، ط/ الأولى ٢٠٠٩م دار البصائر.
(٣) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد ص٧٠ .



واجب الحصول لاتمام الاستدلال بطريقة صحيحة لا يشوبها عمى أو ضلال، فالمكتفي بأحدهما دون الآخر مآله إلى الضلال.

وإن كان هو نفسه في موضع آخر يرى عدم صحة الاعتماد على الإجماع في إثبات صفة الكلام، فقال: "ومن أراد إثبات الكلام بالإجماع أو بقول الرسول فقد سام نفسه خطة خسف(١)؛ لأن الإجماع يستند إلى قول الرسول عليه السلام، ومن أنكر كون الباري متكلما فبالضرورة ينكر تصور الرسول؛ إذ معنى الرسول: المبلغ لكلام المرسل، فإن لم يكن الكلام متصورا في حق من ادعى أنه مرسِل، كيف يتصور الرسول؟ .. –ثم قال– إذ المكذب بالكلام لا بد أن يكذب بتبليغ الكلام، والرسالة عبارة عن تبليغ الكلام، والرسول عبارة عن المبلغ" (٢).

ثم ارتضى منهجا ثالثا بناه على أن: الكلام كمال وجد للمخلوق، وكل كمال وجد للمخلوق فهو واجب للخالق بطريق الأولى (٣).

وفي موضع آخر يقسم المعلومات النظرية إلى ما يعلم بدليل العقل دون الشرع، وإلى ما يعلم بالشرع دون العقل، وإلى ما يعلم بهما، ثم قال: "أما المعلوم بدليل العقل دون الشرع فهو حدوث العالم ووجود المحدِث، وقدرته وعلمه

---

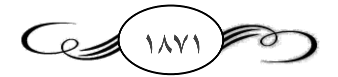
(١) أي: أولى نفسه ذُولًا.

(٢) الإمام الغزالي الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٥٢ و٣٥٣.

وخلاصة نقد الغزالي لإثبات الكلام استنادا لقول الرسول أو للإجماع: أن إثبات صفة الكلام استنادا إلى قول الرسول أو الإجماع المستند إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم من الدور الفاسد. انظر: الدكتور/ مصطفى عمران في تعليقاته على الاقتصاد ص٣٥٢.

(٣) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٥٣ .

وإن كان هذا الدليل لا يخلو عن النقد أيضا، وذلك لأنه متوقف على أنه تعالى حي بحياة مثل حياتنا المصححة للاتصاف بالكلام الذي هو كمال بالنسبة لحياتنا، وهو ممنوع، إذ حياته تعالى مخالفة لحياة غيره، وكذلك المقدمة الثانية القائلة: "كل كمال وجد للمخلوق فهو واجب الوجود للخالق بطريق الأولى" غير مسلمة؛ إذ الكمال بالنسبة لله يختلف عنه بالنسة للخالق، فعدم الولد والصاحبة كمال، ووجودهما نقص بالنسبة لله، ولكن وجودهما كمال بالنسبة للإنسان وعدمهما نقص، وهذا يعني أن كل كمال بالنسبة للمخلوق لا يستلزم وجوده بالنسبة لله. انظر: تعليقات الدكتور/ مصطفى عمران على الاقتصاد ص٣٥٣ .



وإرادته؛ فإن كل ذلك ما لم يثبت؛ لم يثبت الشرع، إذ الشرع ينبني على الكلام، فما لم يثبت .. لم يثبت الشرع" [1].

وكلامه هنا صريح في توقف معرفة الشرع على معرفة الله تعالى وصفاته أولا، فما لم نثبت الله تعالى أولا لم يمكن إثبات الشرع المنزل على رسوله.

وإذا انتقلنا إلى أشعري آخر هو (الشهرستاني) فسوف نجد أنه اعتبر أن موضوع الأصول هو علم الكلام، وأن موضوع الفروع هو علم الفقه، وأن الأصول معقولات يتوصل إليها بالنظر والاستدلال العقلي، وأن الفروع مظنونات يتوصل إليها بالقياس والاجتهاد [2]، فـــ(الشهرستاني) يرى أن علم الكلام علم نظري، يتوقف على النظر العقلي أولا، وإذا استدللنا عليه بأدلة نقلية أدى بنا إلى الوقوع في الدور المستحيل، وهذا بخلاف علم الفقه الذي يرتكز في الأساس على أدلة نقلية مأخوذة من الشرع، والذي قد ثبت أولا بالعقل .

ومع (فخر الدين الرازي) تزداد المسألة تطورا حتى قال تحت مسألة مُعنون لها بـــ"الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقين أمور عشرة" فذكر الأمور العشرة ثم قال: "إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه، وإذا كان المنتِج ظنيا فما ظنك بالنتيجة؟"[3].

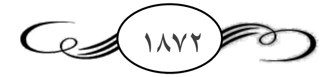
فكما يظهر من عبارة (الفخر) أن الأصل عنده في دلالة العقل، فهو الذي عليه الاعتماد في الاستدلال، ولو قدمنا عليه النقل، لكنا قد طعنا في النقل نفسه،

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص٤٨٦ .

(٢) انظر: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني الملل والنحل (١/ ٤٠، ٤١)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط/ ١٤٠٤هـ، الناشر/ دار المعرفة بيروت.

(٣) فخر الدين الرازي محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ص٥١، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤو سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ.



لأنه ثبت بالعقل، فهو فرع عنه، والعقل أصل له، فلو قدمنا الفرع على الأصل سوف يفسد ليس الأصل ولكن الفرع؛ لأننا حينئذ سوف نقع في الدور الفاسد.

ثم قال في مسألة تليها مُعنون لها بـــ"النقليات بأثرها مستند إلى صدق الرسول": "فكل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به لا يمكن إثباته بالنقل وإلا لزم الدور، أما الذي لا يكون كذلك؛ فكل ما كان خبرا بوقوع ما لا يجب عقلا وقوعه كان الطريق إليه النقل ليس إلا .. والخارج عن القسمين يمكن إثباته في الجملة بالعقل والنقل معا" (١).

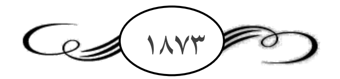
وهو هنا يقسم المسائل الكلامية من حيث إمكانية الاستدلال عليها إلى ثلاث أقسام، فقسم لا يمكن الاستدلال عليه إلا بدلالة العقل، وهو ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به، وهذا لا يصلح معه إلا العقل وإلا لزم الدور الفاسد، وقسم آخر يعتمد فيه دلالة النقل وهو ما كان خبرا بوقوع ما ليس بواجب الوقوع، أما ما لم يكن من النوع الأول ولا الثاني فيمكن إثباته بكلا الطريقين العقلي والنقلي.

وإذا تركنا (الفخر الرازي) وذهبنا إلى ما سطره (سيف الدين الآمدي) سوف نجد أنه يسير على نفس المنهج الذي خطه السابقون من حيث التطور المنهجي في الاعتماد على العقل أكثر من الاعتماد على الدليل النقلي، إذ يمسه الدور من قريب أو بعيد.

حتى لقد ذهب إلى عدم اعتماد الدليل النقلي في مسألة الرؤية؛ لأن الأدلة النقلية لا تصلح إلا لمن آمن أولا بالأنبياء، وقد قال معبرا عن رأيه في هذا الصدد: "وعلى الجملة فلسنا نعتمد في هذا المسألة على غير المسلك العقلي الذي أوضحناه، إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية والاستبصارات العقلية،

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص٥١ .
ونصير الدين الطوسي في تلخيصه المحصل علق بما يوافق نفس رأي الأشاعرة. انظر: ذيل المحصل الصفحة نفسها.



وهي مما يتقاصر عن إفادة القطع واليقين فلا يذكر إلا على سبيل التقريب، واستدراج قانع بها إلى الاعتقاد الحقيقي" [١]؛ لأنه ربما يكون شخص انقياده إلى ظواهر الكتاب والسنة أتم من انقياده إلى المسالك العقلية؛ لما يعتري مسالكها من صعوبة، ولما يُصيب مُدْرِكها من قصور .

وإن كان هو نفسه في كتاب آخر[٢] اعتمد كلا الدليلين، ورد على الشبهات الواردة على الدليل النقلي، وأطال في رده.

وقد يشبه هذا منهج الغزالي من قبله، حيث إنه عندما استدل على جواز رؤية الله تعالى لم يذكر إلا الدليل العقلي، وفي نهاية حديثه عن جواز الرؤية قال في عبارة جامعة معترضة على المنهج المعتزلي والمنهج الحشوي: "وأما المعتزلة فإنهم نفوا الجهة ولم يتمكنوا من إثبات الرؤية دونها، وخالفوا به قواطع الشرع، وظنوا أن في إثباتها إثبات الجهة، فهؤلاء .. أفرطوا .. والحشوية أثبتوا الجهة احترازا من التعطيل فشبهوا، فوفق الله سبحانه أهل السنة للقيام بالحق، فتفطنوا للمسلك القصد" [٣].

فقوله: "قواطع الشرع" يعني أنه يعتمد الأدلة النقلية المأخوذة من الشرع أدلة قطعية يقينية.

وقد اعتمدها (الرازي) من بعد، حتى أنه ذكر الأدلة العقلية وكر عليها جميعها بالتحليل والنقد، ثم قال: "والمعتمد في المسألة الدلائل السمعية" [٤] ثم ذكر الأدلة السمعية المستنبطة من النقل وأيدها.

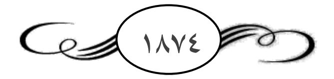
---

(١) سيف الدين الآمدي غاية المرام في علم الكلام ص٧٤، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ حسن عبد اللطيف الشافعي، ط/ الأولى سنة ٢٠١٠م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٢) أبكار الأفكار في أصول الدين له، انظر: (١/ ٥٢٦) وما بعدها، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد المهدي، ط/ الأولى سنة ٢٠٠٤م، دار الكتب والوثائق القومية.

(٣) يقصد المنهج الجامع بين العقل والنقل . انظر: من ص٢٧٤ إلى ٢٩٢ الاقتصاد في الاعتقاد.

(٤) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص١٩١.



وإذا نظرنا إلى منهج (الآمدي) في مسألة أخرى هي مسألة الكلام سوف نجده يعتمد الأدلة العقلية معتبرا الأدلة النقلية لا تزيد في دلالتها عن درجة الظن والتخمين؛ لأنها فرع عن إثبات الصفة نفسها، وهي تثبت بالعقل، يقول معبرا عن ذلك: "وهي –الأدلة النقلية– مع تقاصرها عن ذروة اليقين .. فالاحتجاج بها إنما هو فرع إثبات الكلام؛ إذ مستند قول الأمة ليس إلا قول الرسول، والرسول لا معنى له إلا المبلغ لكلام المرسل .." [(١)]، فهو يشير إلى أنه لا يمكن إثبات الفرع إلا بعد ثبوت الأصل، فلو لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع، وإلا دخلنا في الدور الفاسد.

يبدو إلى هنا أن المنهج الأشعري فيما يتعلق بمسألة الدور قد وصل إلى نهاية تطوره واتجاهه نحو العقل، وقد بدأت بعض المراجعات تظهر فيمن أتى بعد "الآمدي".

فـــ"السعد" في (شرح المقاصد)[(٢)] يركن إلى دليل التواتر ويرى أنه المستند لإثبات الكلام، وبالتالي لا يلزم الدور المزعوم، يقول: " المبحث السادس: في أنه متكلم، تواتر القول بذلك عن الأنبياء، وقد ثبت صدقهم بدلالة المعجزات، من غير توقف على إخبار الله تعالى عن صدقهم بطريق التكلم ليلزم الدور"[(٣)].

---

(١) غاية المرام ص٩٠، ٩١ .

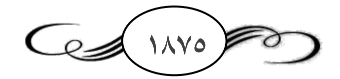
وهاهنا ملاحظتين:

أما الأولى: أن هذه العبارة الأخيرة تذكرنا بقول الغزالي الذي أوردناه قريبا، مما يدل على مدى التشابه بينهما في تلك المسألة.

وأما الثانية: فإن الآمدي قد صحح الأدلة النقلية ونفى عنها شبهة الدور في مسألة الكلام، ولكن في كتاب آخر هو كتاب الأبكار (١/ ٣٥٢)، ومن المعلوم أن كتاب غاية المرام متأخر في تصنيفه عن كتاب الأبكار، مما يعني التطور المنهجي لدى الآمدي، وقربه أكثر من المنهج العقلي. انظر: سيف الدين الآمدي وآراؤه الكلامية ص١٣٠ .

(٢) العلامة سعد الدين التفتازاني شرح المقاصد .

(٣) شرح المقاصد (٣/ ١٠٥، ١٠٦).



وقد يكون (السعد) متأثرا فيما ذهب إليه بصاحب (المواقف) ، الذي ذهب إلى إثبات الكلام بالتواتر قبله، ونَفَى شبهة الدور بأن تصديق الله تعالى للنبي ليس بالكلام وإنما بإظهار المعجزة، يقول –ويتابعه شارحه– بعد أن ذكر الشبهة: "لا نسلم أن تصديقه له كلام؛ بل هو إظهار المعجزة على وفق دعواه، فإنه يدل على صدقه، ثبت الكلام أم لم يثبت "[1].

ويزيد المسألة وضوحا وتأكيدا (السيالكوتي)[2] فيقول: "لا يتوقف ثبوت الشرع الذي توقف عليه الكلام على الكلام حتى يلزم الدور، إذ يجوز إرسال الرسل بأن يخلق الله تعالى فيهم علما ضروريا برسالتهم وما يتعلق بها من الأحكام، أو يخلق الأصوات الدالة عليها، أو بغير ذلك، ويصدقهم بأن يخلق المعجزة على أيديهم من غير احتياج في شيء من ذلك إلى اتصافه تعالى بالكــلام" [3].

(١) السيد الشريف الجرجاني شرح المواقف (٨/ ١٠٣).

(٢) عبد الحكيم السيالكوتي : (... - ١٠٦٧ هـ = ... - ١٦٥٦ م)

عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي: فاضل، من أهل سيالكوت التابعة للاهور، بالهند. له تآليف، منها (عقائد السيالكوتي) و(حاشية على تفسير البيضاوي) و(زبدة الأفكار) و(حاشية على الجرجاني)، و(حاشية على القطب، على الشمسية)، و(حاشية على المطول). انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٢٨٣)، معجم المؤلفين (٥/ ٩٥).

(٣) حاشية السيالكوتي على شرح المواقف (٨/ ١٠٣).

هذا وقد نقل العلامة الخيالي في حاشيته على شرح العقائد ما ذكره في التلويح فقال: قال في التلويح: ثبوت الشرع موقوف على الإيمان بوجود الباري تعالى وعلمه وقدرته وكلامه وعلى التصديق بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم بدلالة معجزاته، ولو توقف شيء من هذه الأحكام على الشرع لزم الدور، فبين كلاميه –القديم والحادث- تدافع، ولا بد في التوفيق من التمحل! فقال ملا أحمد في رده عليه: ولعل التحقيق: عدم توقف ثبوت الشرع على التصديق بكلامه، إذ يجوز إرسال الرسل بأن يخلق الله تعالى فيهم علما ضروريا برسالتهم وما يتعلق بها من الأحكام، أو يخلق الأصوات الدالة عليها ويصدقهم بأن يخلق المعجزة في أيديهم من غير احتياج في شيء من ذلك إلى اتصافه تعالى بالكلام. مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، حاشية الخيالي وحاشية ملا أحمد (١/ ١٢٠، ١٢١)، ط/ ٢٠٠٧م، دار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع.



وهذا يعني أن ما قرره "الغزالي" –من الدور– وتابعه عليه "الرازي" ومن بعده "الآمدي" –من أن الكلام كمال وضده نقص، فيجب اتصافه تعالى به–، قد دفعه جملة من السادة الأشاعرة ممن جاؤا بعدهم، فلا توجيه إذًا للقول بالدور في إثبات الشرع بالكلام؛ لأنه إنما ثبت بالمعجزة، فيجوز أن يخلق الله تعالى علما ضروريا في نفس الرسل بأنهم رسله، ويخلق فيهم كذلك سائر الأحكام المتعلقة به تعالى، ثم يصدقهم بالمعجزات الدالة على تأييده تعالى لهم، وهو في ذلك لا يحتاج إلى إثبات الكلام أصلا.

أضف إلى ذلك: أنه قد يقال: إن ما ثبت به الشرع هو الكلام اللفظي المتحدى به –المعجزة–، وما ثبت بالشرع هو الكلام النفسي –الصفة القديمة القائمة بالذات– (١)، فلا محل للقول بالدور إذًا.

تعقيب:

أولا: إن ما انتهى إليه هؤلاء المحققون قد قرره "إمام الحرمين الجويني" قبلهم (٢)، فرأى أن صدق الرسل إنما هو بإظهار المعجزات الدالة على صدقهم، ثم بعد أن يثبت صدقهم يخبرون أنه تعالى متكلم (٣).

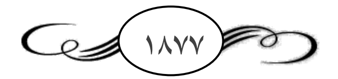
ثانيا: جاء رفض المتكلمين لدليل الإجماع لما يفضي إليه من الدور، وكأنهم يراعون النقد الذي يمكن أن يوجه لهم من قبل الملحدين –وهم يوجدون في

---

(١) كما نص عليه العلامة منهواته في تقريراته على ملا أحمد، انظر: (١/ ١٢١) من مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية.

(٢) وإن كان في النظامية يتجه إلى إثبات الكلام بأن الخلق يجوز خضوعهم للأمر والنهي فيجب أن يكون الله آمرا ناهيا، وإن كان الجويني نفسه يحس بضعف هذا الدليل حتى قال: "وهو خارج عن القاعدة التي هي مستند هذه العقيدة" انظر: إمام الحرمين الجويني العقيدة النظامية ص٢٨٥، حققها وشرحها أستاذنا الدكتور/ محمد عبد الفضيل القوصي، ط/ ٢٠٢١م، مجمع البحوث الإسلامية.

(٣) انظر: إمام الحرمين الجويني الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص٧٤، ٧٥، تحقيق: الدكتور/ محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، ط/ ١٩٥٠م، مكتبة الخانجي، الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الفضيل القوصي هوامش على العقيدة النظامية ص٢٨٨.



كل عصر–، حيث قد يعترف بعضهم بالإله، ومع ذلك ينكرون أنه أرسل رسلا إلى الناس.

إذًا فالمعول عليه في إثبات صدق رسله هو المعجزات، وإذا ثبت صدق رسله ثبت صدق ما جاؤوا به، ومما جاؤوا به اتصافه تعالى بالكلام، وبناءً عليه: فإن المعجزات تكفي –بحق– في التعامل مع هذا الفريق من الناس (١).

ولكن ستظل مسألة إثبات وجود الله تعالى وإثبات بعض صفاته متوقفة على دلالة العقل ولا محيص عنه!

الآثار العامة المترتبة على قبول الدور والتسلسل

إذا كان ما سبق أن ذكرناه يعد من الآثار المترتبة على قبول الدور، فإن هناك أثران رئيسان ترتبا على قبول الدور وهما:

أولا: أن العقل أصل للشرع، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يصح الاستدلال على مسألة من المسائل الكلامية التي تتعلق بوجود الله تعالى أو تتعلق بصفاته بالدليل الشرعي، ومثل ذلك أيضا: كل ما تتوقف عليه صحة النبوة، وإلا لصار الأصل فرعا، والفرع أصلا وهو دور متناقض.

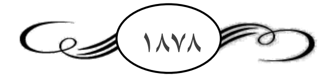
ثانيا: أن دلالة النصوص الشرعية على معانيها دلالة ظنية غالبا، وذلك يرجع إلى أمرين هما: طبيعة اللغة، فإنها حمّالة أوجه، وطريق ثبوت النصوص، كأغلب الأحاديث النبوية، فإنها منقولة بطريق ظني، وإذا كان الأمر كذلك فإنها لا تقوى على معارضة الدلالة العقلية القطعية (٢).

ولكن إذا نظرنا إلى التسلسل فسوف نجد أن الأمر بالنسبة له يختلف عن الدور، فإنه لما تقرر مبدأ الدور كمفهوم عقلي فقد أصبحت كثير من مسائل

---

(١) انظر: هوامش على العقيدة النظامية ص٢٨٨ .

(٢) المدخل لدراسة علم الكلام ص١٤٨ .



العقيدة لم يصح الاستدلال عليها بالسمع بادئ ذي بدء، إلا إذا ثبت السمع أولا، أما التسلسل، فإنه لو لم يبطل لم يصح بعض الاستدلالات العقلية على مسائل في العقيدة، فمثلا مسألة الاستدلال على وجود الله تعالى، لو لم نبطل التسلسل لم يصح الدليل، وهنا يتبين الفرق الدقيق بين القيمة المنهجية لإبطال الدور والقيمة المنهجية لإبطال التسلسل، فالدور يدخل في حجية الدليل النقلي والعقلي أيضا، بخلاف التسلسل فإنه لا يدخل إلا في حجية الدليل العقلي .

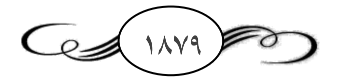
مثال تطبيقي

وهذا مثال تطبيقي يبين مدى وجوب إبطال الدور والتسلسل ليصح الاستدلال، وهو مثال يشمل طريق إثبات العلم بوجود الله عند المتكلمين وعند الحكماء أيضا، فطريق إثبات العلم بوجود الله تعالى على كلا المنهجين يشمل وجوب إبطال الدور والتسلسل.

ونأخذ هذا المثال من عند (السعد) في "شرح المقاصد" حيث يقول: "وطريق إثبات الواجب عند الحكماء: أنه لا شك في وجود موجود، فإن كان واجبا؛ فهو المرام، وإن كان ممكنا؛ فلا بد له من علة بها يترجح وجوده، وينقل الكلام إليه، فإما: أن يلزم الدور أو التسلسل، وهو محال، أو ينتهي إلى الواجب، وهو المطلوب، وعند المتكلمين: أنه قد ثبت حدوث العالم، إذ لا شك في وجود حادث، وكل حادث فبالضرورة له محدث، فإما أن يدور أو يتسلسل، وهو محال، وإما أن ينتهي إلى قديم لا يفتقر إلى سبب أصلا، وهو المراد بالواجب، وكلا الطريقين مبني على امتناع وجود الممكن أو الحادث بلا موجد، وعلى استحالة الدور والتسلسل" (١) (فالسعد) يوضح أنه لابد من إبطال الدور والتسلسل ليصح

---

(١) شرح المقاصد (٣/ ٩، ١٠)، وانظر أيضا: شرح المواقف (٨/ ٧) وما بعدها.



الاستدلال على وجود الله تعالى، وأن كلا من الحكماء والمتكلمين يتفقان على الإبطال في الجملة.

ثم ذكر (السعد) بعد ذلك بقليل فقال: "ومنهم من توهم صحة الاستدلال بحيث لا يفتقر إلى إبطال الدور والتسلسل" [١]، حيث وصف من أراد أن يستدل على إثبات العلم بوجود الله مع عدم إبطال الدور والتسلسل بالوهم، وبالتالي إذا لم يتم إبطال الدور والتسلسل فلا يمكن أن يكون الدليل على وجود الله تعالى برهانيا.

وبهذا تتبين قيمة إبطال التسلسل، والدور أيضا.

---

(١) شرح المقاصد (٣/ ١٠).



المبحث الرابع: المقارنة بين المواقف المعتزلي و الموقف الأشعري

بعد أن عرضنا لموقف المعتزلة، وموقف الأشاعرة، جدير بالبحث أن نقف على بعض الفوارق الدقيقة بينهما، من خلال عرض مقارنة سريعة بينهم.

أولا: موقف المعتزلة، يعتبر المعتزلة هم أول الآخذين بفكرة الدور؛ بل هم أول من أدخلها في الفكر الكلامي الإسلامي، وانتقلت منهم إلى السادة الأشاعرة من خلال (إمام الحرمين الجويني)(١)، ومن بعده سرت الفكرة في عقلية السادة الأشاعرة، وكان لابد لها أن تكون، فهكذا اقتضت طبيعة المسألة "علاقة العقل بالنقل" وما قد تفرع منها "الدور"، وطبيعة العقلية المفكرة عموما، بمعنى أنه لو لم يكن هناك المعتزلة؛ بل لو لم يكن هناك من المفكرين على مر العصور من السابقين على المسلمين، فلابد كانت سوف تظهر مسألة الدور؛ لأن هكذا اقتضت طبيعة المسألة.

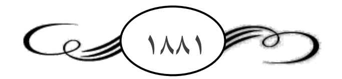
ثانيا: أن المعتزلة جعلوا توقف صحة الشرع موقوفة على إثبات العلم بوجود الله تعالى أولا، ثم إثبات صفاته ثانيا، – كان بعض السابقين منهم كـ(القاضي عبد الجبار)– ثم إثبات أنه لا يفعل القبيح؛ لأنه يعلمه، وإذا كان يعلمه فلابد أنه لا يفعله (٢)، ثم تطورت المسألة على يد اللاحقين كـ(أبى الحسين البصري).

أما الأشاعرة فقد جعلوا أيضا توقف صحة الشرع موقوفة على إثبات العلم بوجود الله تعالى وإثبات صفاته، ولكن ليس منها بطبيعة الحال أنه لا يفعل القبيح، فالأشاعرة يرون أن كل ما يجري في ملك الله خاضع لإرادة الله وقدرته،

---

(١) انظر: الدكتورة فوقية حسين الجويني إمام الحرمين ص١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ط/ ١٩٦٥م، الدار القومية للطباعة والنشر، والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، وانظر أيضا: الآمدي وآراؤه الكلامية ص١٣٦ .

(٢) انظر: المعتمد في أصول الفقه (٢/ ٣٢٧) .



وهو لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماوات والأرض، وهنا يظهر فرق هام بين الأشاعرة والمعتزلة في تلك المسألة، فالمعتزلة يرون استحالة حدوث بعض الأشياء من الله تعالى –القبيح–، وأهل السنة يرون أن ما يحدث في كون الله لا يخرج عن مراد الله –سواء كان حسنا أم غير حسن–.

وقد ترتب على الرأيين، أن المعتزلة لا يصح عندهم الاستدلال على وجود الله تعالى بالقرآن عموما، أما الأشاعرة فإنه أيضا لا يصح الاستدلال على وجود الله بالقرآن عند من عُدِم عنده المعرفة بالله تعالى أصلا، أما من كان عنده علم بوجود الله تعالى ففي هذه الحالة يجوز أن نستدل له على وجود الله بالنقل، وبهذا يتميز الأشاعرة على المعتزلة.

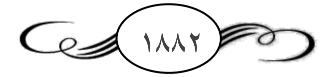
أضف إلى هذا: أن الأشاعرة وإن كان لا يصح عندهم إثبات العلم بوجود الله بنص آية –عند من عُدم عنده العلم بوجود الله– بيد أنه يصح عندهم إثبات العلم بوجود الله تعالى من خلال الاستنباط من معاني آيات الذكر الحكيم .

وبهذا أيضا يعلم توسط المنهج الأشعري.

ثالثا: مما تفرع على المسألة إثبات كلام الله تعالى، فالمعتزلة أثبتوه صفة حادثة، بعد ثبوت علم الله بالقبيح وأنه لا يفعله، كيلا يصدق الكاذب، وثبوت صدق الأنبياء بالمعجزات الدالة على صدقهم، فبعد ذلك يثبت الكلام.

أما الأشاعرة فقد أثبته (السعد) [١] وغيره[٢] بالتواتر عن الأنبياء، وأثبته (الجويني)[٣] بصدق الأنبياء بدلالة المعجزات، ولا خلاف بينهما، فكأن (السعد) نظر إلى الوسيلة القريبة وهي التواتر الذي حدث بعد صدق الأنبياء، وقبله بطبيعة الحال صدقهم، أما (الجويني) فقد نظر إلى الوسيلة البعيدة وهي صدق

(١) شرح المقاصد (٣/ ١٠٥، ١٠٦) .
(٢) الإيجي والجرجاني. انظر: شرح المواقف (٨/ ١٠٣).
(٣) انظر: هوامش على العقيدة النظامية ص٢٨٨ .



الأنبياء عموما، والذي منه إخبارهم بأن الله متكلم، وذلك دون النظر إلى كيف وصل إلينا خبر صدق الأنبياء والذي كان بالتواتر، فالنتيجة أنه لا خلاف حقيقي بين الطرفين.

رابعا: وهو مما تفرع على القضية أيضا: مسألة رؤية الله تعالى[١]، فنفاها المعتزلة نقلا، وعقلا استنادا إلى نفي الجهة والمقابلة [٢].

واختلف الأشاعرة في طريق إثباتها، فأصر (الآمدي) في "غاية المرام" [٣] على إثباتها عقلا؛ خشية ما يترتب على إثباتها بالنقل من الدور الفاسد؛ ولكن الثابت عند (الرازي) في: "محصل أفكار المتقدمين"[٤] ثبوتها سمعا فقط، أما (الغزالي) [٥] وغيره[٦] فالراجح عندهم ثبوتها بالنقل والعقل معا –حيث لا تشترط الجهة والمقابلة–، حتى لقد عاب (الغزالي) على المعتزلة والحشوية في تلك المسألة، حين جنح أحدهما إلى العقل فنفاها خشية الجهة والمقابلة، والآخر جنح إلى النقل مثبتا الجهة والمقابلة[٧] غير مبال بما تقتضيه من الجسمية.

وهنا يتبين الفرق الواضح بين المعتزلة والأشاعرة، فالمعتزلة أنكروا الرؤية جملة وتفصيلا، خشية الوقوع في التجسيم، أما الأشاعرة فقد أثبتوها ونفوا الجهة والمقابلة المترتبة على الجسمية.

---

(١) وأقصد بها رؤيته تعالى في الدار الآخرة .

(٢) انظر: ص ٧٣ .

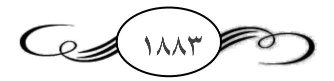
(٣) شرح الأصول الخمسة ص٢٣٢.

(٤) انظر: ص١٩١ .

(٥) الاقتصاد في الاعتقاد ص٢٩٢.

(٦) انظر: شرح المواقف (٨/ ١٣١) وما بعدها، شرح المقاصد (٣/ ١٣٤) وما بعدها.

(٧) الاقتصاد في الاعتقاد ص٢٩٢ .



خاتمة

بعد أن عرضنا لمفهوم الدور والتسلسل في الفكر الكلامي الإسلامي، تبين عدة أمور:

أولا : الدور والتسلسل من المباحث المتفرعة عن مباحث العلة والمعلول.

ثانيا : الذي أدخل مبدأ الدور في الفكر الإسلامي هم المعتزلة.

ثالثا : يجب بيان بطلان كلا من الدور والتسلسل لأن كثيرا من القضايا الكلامية تتوقف صحتها على بطلانهما.

رابعا : يرى بعض المتكلمين أن كل دور فهو تسلسل، ولكن الدور بخصوصه يترتب على بطلانه مشكلات خاصة متعلقة بمسألة العلاقة بين العقل والنقل، وهذا ما جعله يحظى باهتمام الباحثين أكثر من التسلسل.

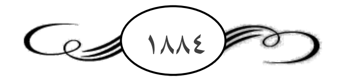
خامسا: لا يمكن إثبات العلم بوجود الله عند المعتزلة بالنقل مطلقا، وكذلك الصفات التي يتوقف عليها صحة السمع، وإنما بالعقل فقط.

سادسا: وافق الأشاعرة المعتزلة على عدم إمكانية إثبات العلم بالله –عند من لا معرفة له بالله أصلا "كالملحدين مثلا"– ولكن يرى الأشاعرة أنه إذا ثبت النقل فمن الممكن إثبات العلم بالله من خلاله.

سابعا: إثبات كلام الله عند المعتزلة يكون من خلال صدق الرسول، وهو تقريبا كذلك عند الأشاعرة.

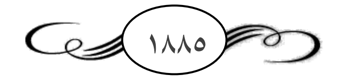
ثامنا: خالفت المعتزلة الأشاعرة في مسألة الرؤية، فنفوها عقلا ونقلا، خشية الوقوع في إثبات الجهة والمقابلة التي تقتضي الجسمية، وأثبتها الأشاعرة عقلا ونقلا، مع نفي الجهة والمقابلة، ولا مكان للخوف من الوقوع في الجسمية حينئذ.

والله تعالى ولي التوفيق والسداد



فهرس المراجع

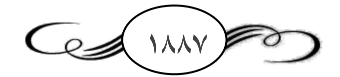
- إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية، الدكتور/ محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط/ لجنة التأليف والترجمة والنشر، بدون تاريخ .
- أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد المهدي، ط/ الأولى سنة ٢٠٠٤م، دار الكتب والوثائق القومية.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، تحقيق: الدكتور/ محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، ط/ ١٩٥٠م، مكتبة الخانجي.
- أصول الدين، أبو منصور البغدادي، حققه وعلق عليه: أحمد شمس الدين، ط/ أولى، دار الكتب العلمية بيروت.
- إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط/ الخامسة سنة ١٩٩٧م، دار المعارف مصر.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط/ الخامسة عشر ٢٠٠٢م.
- الاقتصاد في الاعتقاد، حجة الإسلام الغزالي، تقديم وتحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور/ مصطفى عمران، ط/ الأولى ٢٠٠٩م دار البصائر.
- الآمدي وآراؤه الكلامية، الدكتور/ حسن عبد اللطيف الشافعي، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، الناشر/ دار السلام للبطاعة والنشر والتوزيع.
- تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، أبو الريحان البيروني الخوارزمي ط/ ١٩٥٨م مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند .



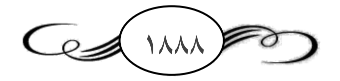
- تقريب المرام للشيخ عبد القادر السنندجي في شرح تهذيب الكلام للتفتازاني القسم الأول، تقديم: الأستاذ الدكتور/ محمد ربيع محمد جوهري ومعه لجنة من قسم العقيدة، والكتاب مقرر على طلاب كلية أصول الدين، ط/ الأولي سنة ٢٠٠٦م.
- تقريرات على ملا أحمد، منهواته، من مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، طبع ضمن مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، ط/ ٢٠٠٧م، دار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع.
- تلخيص المحصل ، نصير الدين الطوسي، ط/ بذيل المحصل، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤو سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ.
- الجويني إمام الحرمين، الدكتورة فوقية حسين، ط/ ١٩٦٥م، الدار القومية للطباعة والنشر، والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- حاشية على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، ملا أحمد، طبع ضمن مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية ط/ ٢٠٠٧م، دار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع.
- حاشية على شرح العقائد النسفية، الخيالي، طبع ضمن مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، ط/ ٢٠٠٧م، دار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع.
- حاشية على شرح المواقف، عبد الحكيم السيالكوتي، ضبطها وصححها: محمود عمر الدمياطي، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت، منشورات محمد علي بيضون.



- حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة، أحمد قوشتي عبد الرحيم "باحث" رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، إشراف: أ.د/ محمد عبد الله الشرقاوي، ١٩٩٨م.
- الشامل في أصول الدين، إمام الحرمين الجويني، حققه وقدم له: علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، ط/ ١٩٦٩م، الناشر/ منشأة المعارف بالاسكندرية.
- شرح الأصول الخمسة، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: الدكتور/ عبد الكريم عثمان، ط/ مكتبة وهبة، الناشر/ مكتبة الأسرة سنة ٢٠٠٩م.
- شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، قدم له ووضع حواشيه وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، ط/ الأولى سنة ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون.
- شرح المواقف، السيد الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت، منشورات محمد علي بيضون.
- شرح الناظم على الجوهرة وهو: الشرح الصغير المسمى هداية المريد لجوهرة التوحيد، برهان الدين إبراهيم اللقاني، حققه وضبط حواشيه مروان حسين عبد الصالحين البجاوي، ط الأولى ٢٠٠٩م، دار البصائر.
- العقيدة النظامية، إمام الحرمين الجويني، حققها وشرحها أستاذنا الدكتور/ محمد عبد الفضيل القوصي، ط/ ٢٠٢١م، مجمع البحوث الإسلامية.



- غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ حسن عبد اللطيف الشافعي، ط/ الأولى سنة ٢٠١٠م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي أبو منصور، ط/ الثانية سنة ١٩٧٧م، دار الآفاق الجديدة بيروت.
- القول السديد في علم التوحيد، الشيخ: محمود أبو دقيقة، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور/ عوض الله جاد حجازي، ط/ بمطابع الأزهر الشريف بدون تاريخ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والمعلوم، تقديم، التهانوي، إشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط: الأولى – ١٩٩٦م.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
- متشابه القرآن، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: عدنان محمد زرزور، ط/ دار النصر، بدون تاريخ.
- مجموعة رسائل الغزالي، رسالة: "قانون التأويل"، حجة الإسلام الغزالي، تحقيق: إبراهيم أمين محمد، ط نشر/ المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون تاريخ.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، فخر الدين الرازي، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤو سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ.



- المدخل لدراسة علم الكلام، الدكتور/ حسن الشافعي، منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي باكستان، ط/ الثانية ٢٠٠١م.

- المطالب العالية من العلم الإلهي فخر الدين الرازي، تحقيق: الدكتور/ أحمد حجازي السقا، ط/ الأولى سنة ١٩٨٧م، دار الكتاب العربي.

- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري المعتزلي، تحقيق: خليل الميس، ط/ أولى، سنة ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

- معجم المؤلفين، عمر كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.

- المغني في أبواب العدل والتوحيد "النبوات والمعجزات"، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: الدكتور/ محمود قاسم، مراجعة: الدكتور/ إبرهيم مدكور، إشراف: الدكتور/ طه حسين، بدون بيانات الطبع.

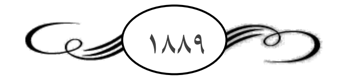
- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط/ ١٤٠٤هـ، الناشر/ دار المعرفة بيروت.

- المواقف في علم الكلام ، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، ط/ عالم الكتب بيروت، بدون تاريخ.

- هوامش على العقيدة النظامية، الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الفضيل القوصي، ط/ ٢٠٢١م، مجمع البحوث الإسلامية.

-





فهرس الموضوعات

